مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2023 المجلد: 05 العدد: 03 ص- ص: 735-751

أَثَرُ السّياسَة المَعْلُومَاتِية فِي تَفْعِيلِ الدّوْر التّنْمَوِي للإِدَارةِ المَحَلّيةِ: ((دِراسَـة مُقَارَنَة فِي المُجْتَمَـع العَرَبِـي))

The impact of information policy on activating the developmental role of the local administration ((Comparative study in the Arab society))

لخضر بن دادة*[1]، جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة، الجزائر b2015lakhdar@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال: 08/01/2023 تاريخ قبول المقال: 06/04/2023

الملخص:

تتلخّص هذه الدّراسة، في جملة افتراضات عدّة، مفادها؛ أنّه بقدر ما تعانيه الإدارة المحلّية من مشاكل حادّة، فقد تمّ رسم سياسية معلوماتية ملحوظة، قصد ضرورة تحديث هذه الأخيرة، كشرط أساسي يضمن تحولّها، إلى قوّة تنموية فعّالة في المجتمع العربي. ثمّ أنّه مهما كان مستوى هذه السّياسة، وأهمّية تأثيرها في الادارة المحلّية من النّاحية الفكريّة فإن درجة فعاليتها بصورة مقارنة في المجتمع العربي، لم تزل محدودة بالّنسبة لمستويات كبيرة، من مطالب التّحديث والتّنمية الادارية. لاسيّما الوفاء بمجمل الحاجيات الاقتصادية، والاجتماعية، المتزايدة لدى الجماهير العربية.

- الكلمات المفتاحية: السِّياسَة المَعْلُوماتِية- التَّنمية - الإدارةِ المَحلِّيةِ- المُجتمَع العربي.

Abstract:

As far as the local administration suffers from acute problems, a significant information policy has been drawn up, with the aim of updating the latter as a prerequisite for ensuring that it becomes an effective development force in Arab society. However, whatever the level of this policy, the degree of its effectiveness in comparison with Arab society, is still limited to the needs of large demands for modernization and administrative development. Especially to meet the overall economic and social needs of the Arab masses.

Key words : Information Policy - Development - Local Administration.

المقدمة:

* لخضر بن دادة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة، الجزائر.

لقد أدّت ثورة التّكنولوجيا والمعلومات (*The revolution of technology and information*)، في العقد الأخير من القرن العشرين، إلى تطوّر سريع في عملية الادارة (*Management*) على جميع المستويات. الأمر الذي أدّى إلى أن أصبحت المعلومات، هي المصدر الرّئيسي للتّنمية المحلية (*local development*). لا سيّما في الكثير من الدّول العربية. وذلك بمحاولة هذه الأخيرة، مواكبة التّغيرات الطّارئة، بتطوير الأنظمة الادارية المحلّية، في اطار الاستخدام الأمثل للمعلومات، والتّمكّن من استخدامها، وتطبيقها في مجالات التّنمية المحلّية، وبناء قوّة الدّولة.

وبناء على ذلك، فإنّنا نسعى من خلال هذه الملاحظات، إلى دراسة السّياسة المعلوماتية، واستخلاص آثارها، في اطار القضية الآنية، والمتمثّلة في الإدارة المحلّية. وبالأخص، اكتشاف الخصائص الكلّية للآثار في المجتمع العربي، بإبراز الصّفات المشابهة والمختلفة، لاسيّما القوانين المشتركة، التي قد تعطي لذات الآثار، في المجتمع خصوصيتها. وبالتّالي الحدّ منها، إن كانت سلبـية، أو محاولـة استيعابـها، إن كانت ايجابية.

فكون أنّ السّياسة المعلوماتية، أصبحت ميدان النّقاش الرّئيسي، لكل إحداث تنموي ممكن، فإنّ رؤيتنا لأهمّية هذه الأخيرة، من زاوية فائدتها، في النّهوض بالإدارة المحلّية العربية، وتسريع إمكانياتها في الانماء المحلّي المطلوب، ما يجعلنا ننشغل، بطرح الإشكالية (*Problematic*) الرّئيسية التّالية؛ ما دور السّياسة المعلوماتية، في تفعيل الدور التنموي للإدارة المحلية في المجتمع العربي، وما هي أوجه التّشابه، والاختلاف، في هذه العملية ؟.

هذه الإشكالية تبدوا مهمّة، وبالتّالي، فهي تحيلنا إلى طرح الأسئلة (*questions*) الفرعية التّالية؛ ما مفهوم السياسة المعلوماتية، وما الدور الذي يمكن أن تؤدّيه نظريا، في تفعيل إدارة التنمية المحلّية؟ ما أوجه التشابه والاختلاف (*Similarities – Differences*)، في المنظومة المعلوماتية العربية، ودورها قصد تهيئة الادارة، الملائمة المحلّية ؟ ماهي أهم المشاكل والتحديات المعلوماتية، التي تحول هنا دون تحقيق الأهداف المنشودة للإدارة المحلية، وماهي أهم الاستراتيجيات المقـترحة (*The most important strategies proposed*)، قصد تطوير السّياسة المعلوماتية، والتّنمـية المحلية المطلوبة؟

ثم للإجابة على هذا السؤال، كان من المتوجب، العمل بمنهج البحث الوصفي (منهج البحث الوصفي)، بصفته؛ الأكثر قدرة، على التعبير عن هذا الواقع، في ضوء الإطار التحليلي الأوسع، لحقل السياسة العامة (*Public policy*)، بما يكفل الاحاطة أخيرا، بمفهوم أكثر اتساقا، وموضوعية للسياسة المعلوماتية، من حيث؛ ترابط مكوناته ومفاهيمه.

ومع ذلك فإنه لا يمكننا الاكتفاء بهذا المقترب من الوصف، ونحن نحاول الإجابة من وجهة نظر مقارنة، عن اشكالية محاولة الحكومات العربية الحديثة من – الأردن، والسعودية، ومصر، والجزائر– تطوير بنيات معلوماتية خاصة، لدعم المجتمعات المحلية القائمة؟ حيث أن مقارنة هذا المجال، أو كما نشير إليه عادة بالإدارة المعلوماتية المحلية، سيكون موضوع الشعبة الثالثـة من هذه الدراسة، ليتسنى لنا الحديث في نهايتها، عن منظومـة قطاع عربي للمعلومات، وسط بيئة ادارية، محلية مقارنة، مخلّة من شواهد التخلف التكنولوجي، وعدم التعاون، والتنسيق. وكيف لهذا الشتات، أن يلتئم في إطار استراتيجي اصلاحي بديل (*An alternative reform strategic framework*)، من شأنه أن يتجاوز الواقع المحلي الراهن، إلى ما هو أفضل.

المبحث الأول: السّياسَة المَعْلُوماتِيـة، والإدارة المحلية؛ اطار نظري.

– نحاول في هذا المحور، أن نوضح درجة تأثير السّياسة المعلوماتية، وأهميتها، في تحسين، وتطوير الدور التنموي للإدارة المحلية. وذلك من مقترب نظري، نستطيع من خلاله، الإجابة عن السؤال الأوّل للدراسة الذي مفاده: ما مفهوم السياسة المعلوماتية؟، وما الدور الذي يمكن أن تؤديه نظريا، في تفعيل الدور التنموي للإدارة المحلية؟ .

المطلب الأول: مفهوم السّياسية المعلوماتية

ثمة ملاحظات منهجية، وأخرى مفاهيمية، على قدر من الأهمية، تخص اصطلاح "السياسة المعلوماتية"، يمكن النظر اليها كالاتي:

أولا: التعريف بمفهوم السياسة المعلوماتية:

لم يحظ مفهوم السّياسية المعلوماتية في إطار علم المصطلحية السياسية، لأن يكون تعبير خاص، ضيق في دلالته السياسية المتخصصة، وواضح لأقصى درجة ممكنة، إلا في ضـل الاهتمام المتزايـد، خلال خمسينات القرن الماضي، بالأبحاث السياسيـة، ذات الصلة بقوة الحكومة، وقدرتها على التحكـم. لا سيما تلك النقاشات الدائـرة، حول؛ ماهية السياسـة العامـة، من كون أنها؛ بحسب تعـبير "روبـرت

إستــون" (*Robert Eyestone*)[1] الاطــار التحليلي الأوسع الذي قد تتحــدد بداخله العلاقة بين الوحــدة الحكومية وبيئتها.

فضمن هذا الاطار، من المناسب جدّا القول، أن "السياسة المعلوماتية" لن تكون سوى نسخة من الواقع الحكومي التي تعكسه السياسة العامة في إحدى جوانبها، أو بشكل أدق، تعبير عن نشاط حكومي خاص بالضرورة، لطالما أنها تتأثر كجزء من السياسة العامة بنفس الاجراءات، واللوائح، والنظم المتخذة من جانب الحكومة، بشأن اختيار أفضل بديل، يمكن بفعله توزيع أنواع عديدة من المكافآت الرمزية، والخدمات المادية، لأعضاء المجتمع، أو على الأقل إحداث استجابة فــورية للمطالب الاجتماعية المعروضة من جانب البيئة، وفي هذا تكمــن بلا جدل الأهميــة من وراء "السياسة المعلوماتية" بتوفير خيارات أوسع فيما يتعلــق بأغلب شؤن السياسة العامة، بما في ذلك بحسب تعبــير "بيـــل جيتـــس"[2] معــرفة؛ كيف تكسب؟ أو كيف وماذا تستثمر؟.

ثم بهذا الفهم، تبدوا "السياســة المعلوماتيــة" موضوعية وبسيطـــة في مبدئها، مهما كان تعقدها العملي، فهي تشير إلى المجال الذي تختار فيه الحكومة، وما لا تختاره لأن تصبح الفرصة متاحة لكل فرد في الوصول لأغلب المعلومات المتوفرة كونيا، ويستخلص بالتالي أن للحكومــة وزن كبير فيما يتصـــل بتحسين التشارك في المعلـــومات، ووضعـــها موضعها الملائـــم، لا سيما عمليات تخزينها في شكل رقمي لأن يصبـــح من السهل الوصول إلى الوثائق وتخزينها أو ارسالها عبر نظام المعلومات[3].

بل يمكن أيضا أن تشير "السياسة المعلوماتية" إلى جملة الأسس، والمبادئ، والمعايير، المتخذة لدى حكومة معينة، فيما يتصل بتنظيم البنية المعلوماتية، المتضمنة أساسا لتكنولوجيا المعلوماتية، وعلوم

---

[1]– أنظر بهذا الصدد كتاب؛ جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، (ترجمة؛ عامر الكبيسي)، نقلا عن؛
- *Robert Eyestone, **The Threads of Public Policy; A Study in Policy Ledearship,** Indianapolis; Bobbs-Merrill, 1971, p.8.*

[2]– طالع في هذا الصدد مضمون الدراسة التالية؛ بيل جيتس، **"المعلوماتية بعد الانترنيت؛ طريق المستقبل"**، (ترجمة؛ عبد السلام رضوان)، الكويت، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 231، أكتوبر 1998، ص.18.

[3]– المرجع نفسه، ص.159.

الكومبيوتر، ونظم المعلومات، وشبكات الاتصال، وتطبيقاتها في مختلف مجالات العمل الانساني المنظم[4]، وذلك كله على أمل تلبية الحاجة إلى قطاع معلوماتي مجهز وبسيط في المجتمع، بشأن خدمة جملة أغراض تنموية هادفة.

ثانيا: خصائص مفهوم السياسة المعلوماتية:

[4]– طالع في هذا الجانب من الموضوع؛ ابراهيم بختي، **"تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مقياس أعمال موجهة مقدم لطلبة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2004، ص.29.

للإشارة فقط، أن السياسة المعلوماتية، بهذه البنية من التعاريف، قد تدفعها في النهاية لأن تبرز في جملة خصائص عدة مفادها؛ أن هذه الأخيرة كغيرها من السياسات، غالبا ما تتبلور وتتشكل في إطار منظومة بيئية متفاعلة من البنى الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، المعنية بصياغة وتنفيذ الأغراض ذات الطبيعة المعلوماتية في المجتمع [5].

بمعنى أن المؤسسة المعلوماتية هي ليست الجهة الوحيدة لصنع أو تنفيذ السياسات المعلوماتية، وإنما يكون ذلك على الأقل باعتماد تلك البنيات بعضها على البعض من جماعات المصالح، والأحزاب، والهيئات التشريعية، والتنفيذية، والدوائر الحكومية، وسلطات المحاكم..، وغيرها في تمكين النظام السياسي من صياغة سياساته في مجال المعلوماتية. بل أن السياسة المعلوماتية، قد تعكس في إحدى خصائصا، مخرجات النظام السياسي[6]، لمجمل المطالب المفروضة عليه من جانب البيئة، وذلك من مثل؛ طلبات تبني تقنيات المعلوماتية، وتوظيفها بما يسهم في جودة المتعلمين، ورقي المجتمع وتقدمه. [7]

زد على ذلك، خاصية الميل الحكومي الملحوظ إلى استخدام الطريقة العقلانية الفنية حال صنع السياسة المعلوماتية وتنفيذها، إذ غالبا ما يتم خلال هذه المرحلة اللجوء إلى ترتيب بدائل السياسة المعلوماتية وخياراتها، بحسب أهمية تأثيرها في المجتمع، لا سيما مراعاة حاجات اقتصار تكاليفها السياسية.

ثالثا: مستويات مفهوم السياسة المعلوماتية:

ثم أن السياسة المعلوماتية، حال ارتباطها ببنية النظام السياسي وطبيعته السائدة، قد يجعلها في النهاية تظهر في شكل مستويات تنظيمية شتّى، فعلى المستوى القومي، قد تمثل سلطة الدولة المكونة أساسا من؛ (الرئاسة العليا، وقيادات الأحزاب، والأجهزة التشريعية والقضائية، لا سيما الوزارة الممثلة لقطاع المعلوماتية)، الهيئة العليا التي تقع على عاتقها توجيه ورسم السياسة المعلوماتية، واتخاذ القرارات التي توجه القطاع، بما

5– أنظر في هذا الصدد خصائص البيئة التنظيمية للسياسات عند كل من؛ غابريال إيه ألموند، وجي بنهايم بويل، **السياسات المقارنـة في وقتنا الراهن**، (ترجمة: هشام عبد الله)، عمان: الدار الأهلين للنشر والتوزيع، 1997، ص. 17.

6– محمد سعيد حمدان، **"المعلوماتية واساليب التعلم عن بعد"**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول: آليات التوافق و المعايير المشتركة لضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في التعليم، القاهرة، 2 – 3 ديسمبر 2012، ص.237.

7 – للمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع، طالع كتاب؛ أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، عمان؛ المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص.33.

يخدم أهدافها العامة، ومصلحتها القومية والوطنية، وذلك على النحو الذي هو عليه في الكثير من البلدان الاشتراكية والنامية.

أما عن المستوى الإقليمي، فهو بحسب تعبير "أحمد مصطفى الحسين"، إنما يمثل بطبيعته سياسات الوحدات المحلية، كالبلديات وغيرها، إذ بالرغم من غلبة الطبيعة الفنية عليه، فإنه عادة ما يتم في إطار تنافسي، وصراع عريض لمجمل الأطراف المحلية المتأثرة به[8]. بمعنى أن السياسة المعلوماتية في مستواها الإقليمي، غالبا مما تتم في شكل اتحاد مجموعة من المجالس المحلية، ذات التشابه الكبير بينها، من حيث الظروف الجغرافية، والاقتصادية، لا سيما دورها المشترك في اقتراح السياسات واتخاذ القرارات لأجل إيجاد فرص التنسيق بين المؤسسات المحلية، والهيئة الوزارية العليا الممثلة للشأن المعلوماتي على المستوى المركزي. في حين أن المستوى المحلي[9]، فغالبا ما تتم في نطاق بيئة جغرافية محددة، تتنازعها كل من الأرياف، والمعمورات، والبوادي، والأحياء الحضرية الدّخِيلة والطّرفية.....، إذ يكون لقرارات التنظيم الاداري– المحلي القائم، دور كبير على هذا المستوى، وذلك من حيث الاسهام في السير الحسن للأحياء، والمجموعات الحضرية و– الريفية – وتحسين شروط معيشة المواطنين.

المطلب الثاني: التنمية كإطار نظري للسّياسَة المعْلُوماتيَّة، والإدَارةِ المَحَليّة

تمثل السياسة المعلوماتية من هذا الجانب، إحدى المتغيرات الأساسية الأكثر اتفاقا واهتمامات الإدارة المحلية بما تتضمنه من تحاليل إيجابية للواقع الاجتماعي المعاصر، ذلك بأن علاقة التأثير والتأثر بين السياسة المعلوماتية والإدارة المحلية، قد تشكل بسبب خصوصيتها حجة قوية لصالح التعبير عن اقتراب ملائم للتنمية في المجتمع، لكن يبقى التساؤل مطروح حول معنى الادارة المحلية؟ ثم كيفية تأثير السياسة المعلوماتية في إكساب الادارة المحلية فاعليتها كمؤشر من مؤشرات التنمية المنشودة ؟.

أولا: مفهوم الادارة المحلية:

8 – يمكن لمن يحاول دراسة موضوع الهياكل التنظيمية للإدارة المحلية، أن يرجع إلى عنوان الدراسة الجماعية التالية؛ مجموعة من الدارسين، **"الرهانات الجديدة للتنمية المحلية"**، حلقة نقاشية مقدمة لطلبة فرع الادارة المحلية، إشراف الاستاذ محند قاسمي، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2005، ص.27.

9 – هذا التعريف كلاسيكي بطبعه، وهو ينسب في أغلب الأحوال إلى المفكر الفرنسي "هنري فايول" (1841– 1925)، بإمكانك أن ترجع في هذا الصدد الى؛ شعلان الشمري، **مفاهيم في الإدارة**، المملكة العربية السعودية؛ (ب. د. ن)، 2012، ص.12.

أثقلت كلمة "إدارة" (*Administration*) قد بأهمية وظيفية خاصة، نظرا لما تثيره في الفكر الانساني من ضرورة عاجلة، فهي ليست عملية التخطيط، والتنظيم، والتنسيق، وإصدار الأوامر، ثم المراقبة فحسـب[10]، بل هي أكثر من ذلك؛ فن الحصول على أقصى نتائج بأقل جهد، حتى يمكن تحقيق أقصى رواج وسعادة، لكل من أرباب العمل، والعاملين، مع تقديم أفضل خدمة ممكنة للمجتمع.

وبالتالي، يكمن هنا – بحسب تعبير فؤاد العطار– كل القصد من وراء مفهوم الادارة المحلية، إنها بالطّبع؛ أسلوب من أساليب التنظيم الاداري، يتضمن في الغالب مهمة توزيع الوظائف الادارية –المذكورة سلفا– وغيرها من الاختصاصات، والصلاحيات بين الحكومة المركزية، وما يمكن أن يمثلها في منطقة جغرافية معينة من مجلس محلي منتخب، يكون هو الآخر عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية.

علاوة على ذلك، فإن لهذا التنظيم، أساس ذاتي وإرادي كبير يحفظه الدستور والقانون المنظم له، وهو يكسب عبر هذا المصدر، العديد من المعايير المؤسسية السائدة في النظم الديمقراطية، لا سيما صفة التمتع الشخصية المعنوية فيما يتصل بإمكانية التسيير الكفؤ للمرافق العامة، والاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة.

10 – أنظر في هذا الصدد؛ عطية الجيار، **"دور الادارة المحلية في التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية لبعض الدول النامية"**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: الحوكمة والتنمية الحلية، الجزائر، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 7 – 8 ديسمبر 2015، ص.307.

وبالنتيجة فإن هذا الأسلوب – أو بمعنى الادارة المحلية – جذير بأن يوصف لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كوسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة[11] ، ولا سيما من مقترب فائدته التنموية، لأن يمثل – إن أمكن القول – إحدى أدوات تنفيذ أهداف السياسة العامة، ومجمل البرامج والمشاريع الحكومية، الهادفة أساسا إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية، أو بمعنى أداة تكريس ايديولوجية الحكومة بشأن وضع أولويات التنمية المحلية.

ولطالما أنه كذلك، فإنه يستحق أن يدرج ضمن أنماط إدارة التنمية ذاتها، وذلك لسببية تعدد تنظيماته المتضمنة في أجهزة التخطيط الاقتصادي –المحلي– وحشد الطاقات..، وكذا مختلف الدوائر المرتبطة بعملية التغيير الشاملة، الساهمة في دفع عجلة التنمية الصناعية، وتنمية المصادر الطبيعية، وانشاء وتحسين البنى الأساسية من مواصلات، ووسائل اتصال، وطرق، وسدود[12]، وغيرها من المؤسسات السّاهمة في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي.

ثانيا: التفسير النظري للدّوْر التّنْمَوِي للإِدَارةِ المَحَلّيةِ في ضوء النظم المعلوماتية السائدة.

يمكن أن تبدو الصِّلات التي تجمع التنظيم الاداري، والأدوار الوظيفية التي تحصل عنه في إطار "السياسة المعلوماتـية" بصفة خاصة، مُرضِية في عدد كبير من الحالات، بل يمكن أن نذهب إلى ما هو أبعد، ونؤكد؛ أن لا مكانة لأحدهما دون الآخر، وذلك بيد أن تحقيق النجاح النظمي لأي منظمة، إنما يتوقف على مدى قدرتها حيال مواكبة التغييرات المستمرة في البيئة التي تنشط فيها، لا سيما التغييرات التكنولوجية، والتي تتضمن أساسا؛ استعمال الطرق والكيفيات الحديثة في عمليات الانتاج، من أجل زيادة الانتاجية، أو حتى تحسين نوعية الانتاجية بحد ذاتها. فقط أن امكانية تحصيل ذلك، قد يتطلب جهدا حكوميا أكبر من الاستثمار المعلوماتي، وذلك انطلاقا من محاولة تأسيس "نظـام معلـوماتـي" مفصل، من شأنه أن يُعرِّض كل مستوى إداري محلي، إلى بيئة تنظيمية أكثر حماسا، ومضمونا لطبيعة التنمية ذاتها، وذلك كالآتي:

أولا؛ "نظـم معالجة المـعلومات"، وهي تعني النظم التي قد تضم بواسطتها، مجموعة المعلومات المصنفة في شكل ملفات عدة، قد تَسْهُل الحاجة إلى مهمة تخزينها، أو استرجاعها عند الضرورة، خاصة

11 – أسامة عبد الرحمن، **"البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية؛ مدخل إلى دراسة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط"**، مجلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 57، أكتوبر 1982، ص.21.

12 – طالع في هذا الشأن من المواضيع؛ محمد عبد حسين الطائي، **نظم مساندة القرارات باعتماد البرمجية الجاهزة**، الأردن؛ دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص.74.

المعلومات ذات الشأن بتشخيص الواقع، وتحليل المشكلات لبيئة تنظيمية معينة، وتحديد الفرص الحالية والمستقبلية، وفي التقييم، والتوصية بالمقترحات الملائمة[13].

وثانيا؛ "نظم المعلومات الاداريــة"[14]، التي من شأنها، أن تضمن التدفق المسبق للمعلومات، وتوفيرها لدى صانع القرار المحلي، بما يكون له فيما بعد، القدرة على تفسير هذه المعلومات، وتحليلها، والتوصل نهاية إلى البدائل التنموية المطروحة، والسعي إلى تحديد النتائج المتوقعة، لكل بديل، واختيار البديل الأفضل، والمناسب.

وأخيرا "نظم دعم اتخاذ القـرار"، بما تتضمنه كلمة "دعم" من سمات، خاصة في اللحظات الحاسمة، التي يكون فيها الأفراد المدراء، في أمس الحاجة إلى ما توفر من نظم حاسبة، وتكنولوجيا المعلوماتية، والبرمجيات، قصد تقديم الدعم والمساندة في عملية صنع القرارات شبه المهيــكلة، أو على الأقل تحديد وحل المشاكل، واتخاذ القرارات المناسبة[15]. وضمن هذا الأفق، يحدث بلا جدل، التطابق التام بين التنمية، والمستويات الادارية المحلية القائمة، التي تشملها السياسة المعلوماتية من أجل ادراكها.

وبالفعل، فإن ذلك من شأنه أن يجعل المعلومات متوفرة لدى عموم السكان المحليين، مما يساعدهم على اتاحة الفرصة أمامهم بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار، أو على أقل تقدير، استطاعة السكان أنفسهم على ابداء آرائهم بشكل مباشر حول القضايا المحلية في مدينتهم، وتحمل مسؤوليات أكبر اتجاه مشاكلهم، وطريقة حلها، ومن ناحية، يجعل عمل البيروقراطيين أكثر وضوحا، وبالتالي أكثر مساءلة[16] لا سيما أيضا، أن العملية من شأنها، أن تزيد الفعالية على مستوى التنظيم الاداري المحلي، وحصول التسهيل بدل التسيير، وتمكين المواطنين من خدمة أنفسهم بدلا من فرض شكل واحد من الخدمة عليهم.

المبحث الثاني: عَلاقِة السِّياسة المَعْلُوماتية، بالإدَارة المَحَلّيّة العَرَبية:

---

13 - المرجع نفسه، ص.40.

14 - عبد الله ابراهيم الفقهي، **نظم المعلومات المحسوبة ودعم اتخاذ القرار**، الاردن؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص.110.

15 - طالع في هذا الصدد مقدمة المؤلف؛ سيد صابر تعلب، **نظم ودعم القرارات الادارية**، الاردن؛ دار الفكر ناشرون وموزعون، 2011، ص.25.

16 - محمد عبد الله المغربي، **اللامركزية في الإدارة المحلية العربية**، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، على الموقع الالكتروني؛ http://www.hrdiscussion.com/hr18894.htm

لن يبدوا من المفيد، الالحاح على أن الواقع الإداري المحلي، قد وجد في نطاق السياسة المعلوماتية العربية، العديد من الاهتمامات، لطالما أن المحاولة ذاتها، قد ضلت في اعتقاد الحكومات العربية، من ضمن مجموعة الأعمال الواجبة، التي بمقدورها أن تضْطلِع باستخلاص مبادئ التّنمية الجيّدة، ووصفاتها، إلا أنه يكفي النّظر من زاوية أخرى، لكي يتضح عربيا، أن تلك التوجهات بالتأكيد، إنما مثلت في أغلب الأحوال، سبيلا حكوميا، هو فقط الذي بإمكانه، أن يجعل التنظيمات المحلية العربية، أن تستمر في التّحسن!

المطلب الأول: السّياسة المعلوماتية للإدارة المحلّية العربية:

بل أن محاولات عدّة، مع ذلك يجب أن تُقال، وهي تبين لنا من وجهة نظر مقارنة، كيف حاولت الحكومات العربية الحديثة، أن تطور بنيات معلوماتية خاصة، لدعم المجتمعات المحلية القائمة. فعن "الحكومة الأردنية" مثلا، فقد استطاعت حتى ولو كان من الصعب إلى حد ما، في ضل النظام الملكي السائد، إعطاء مضمون واسع لمثل السياسة المعلوماتية، وأسلوبا ملائما للإدارة الشؤون المحلية، على مستويات عدة، من محافظات، وبلديات، ومجالس قروية، والتي يعود تقنين العمل بها إلى أواسط خمسينات القرن الماضي، بل أن مثل هذه التجربة، أسهمت في إطار تأسيس نظام المعلومات الأردني منذ 1985، بتوسيع العديد من الصلاحيات الإدارية المحلية، من خلال تعزيز الموارد الحكومية، وإشراك المزيد من مشاركة المواطنين في التنمية الاقتصادية المحلية[17]، لا سيما، تسهيل حصول المواطنين، على الخدمات الحكـومية.

ثم أن مثالا آخر، يمكن أن ينطبق على التجربة السعودية، بشيء من الاختلاف، فالاهتمام الوزاري للتشريع، في قطاع المعلومات، منتصف التسعينات، شكل حينذاك، محاولة جادة، بالنسبة إلى تنظيم، وتطوير، قسم كبير من الأداء الوظيفي، والخدماتي للمناطق، أو الامارات السعودية[18] تلك الهياكل المنشأة بموجب قرار 1994.

17 - للمزيد أكثر في هذا الموضـوع، طالع مذكرة الباحث؛ عبد الله السبيعي، **"اسهام المجالس المحلية في التخطيط لبرامج التنمية الشاملة بمنطقة الرياض"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص.58.

18 - موريس أبو السعد ميخائيل، **"دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير منظومة مكتبات مبارك العامة "**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع حول؛ المعلوماتية وقضايا التنمية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، جامعة سيناء، 22-24 مارس، 2009، ص.95.

لا سيما مختلف البلديات، والمرافق الحيوية المتخصصة، من مصالح المياه، والصرف الصحي، وشركة الكهرباء، وصندوق التنمية العقارية.. [19]، وعلى نحو ما نشاهده أيضا في دعم الجامعات والمكتبات العامة، بأكثر من خادم تكنولوجي عالي الأداء، وإتاحته على شبكة الانترنيت، قصد تسهيل عملية الدخول، على قاعدة معلومات المكتبة، من أيّ مكان.

ومن جهة أخرى، يبقى من المختلف جدّا الحديث عن التوجه المعلوماتي للإدارة المحلية في مصر، وذلك من حيث الأنماط المختلفة، للسياسة المعلوماتية المتخذة، مثل؛ (مركز المعلومات لدعم اتخاذ القرار *Information support center for decision making* 1982)، و(الشبكة القومية المصرية لنقل المعلومات *Egyptian National Network for Information Transfer* 1990)، و(الخطة القومية للاتصالات والمعلومات *National Communication and Information Plan* 1999) [20].

ثم عامل التقسيم الموسع لوحدات الحكم المحلي – بموجب قانون رقم 52 لسنة 1975– من محافظات، ومراكز، ومدن، وأحياء، وقرى[21]، إذ كان أهم ما تم السعي إليه في هذا الصدد من التوجه، هو امكانية استخدام المعلوماتية بكفاءة، فيما يتصل بجهاز الحكم المحلي المصري، وربط وحداته بجمهور المواطنين، لا سيما توفير الخدمات في أي مكان، وبشكل مناسب، وفي الوقت المناسب.

في حين أن النموذج الجزائري، قد يستبعد بشكل جزئي، عددا كبيرا من ملامح الوضع العربي – المقارن – للسياسة المعلوماتية، والتنظيم الاداري المحلي، هذا على الأقل، الفروقات الخاصة، التي تعكسها الجماعات المحلية الاقليمية (Regional communities)، في الدساتير الجزائريـة، حيث يتشكل اقليم الدولـة، من عدد من الولايات (Province State)، والولاية من عدد من الدوائر، والدائرة من عدد من البلديات.

19 – طالـع في هذا السيـاق؛ محمد جمال الدين درويش، **"مصر ومجتمع المعلومات"**، مصر، مقرر اللجنة القومية للمعلومات، جامعة القاهرة، (ب. ت. ن)، ص.6.

20 – المرجع نفسه، ص. 35.

21 – للمـزيد في هذا الجانب من المواضيع، طالع مذكرة الباحثة؛ نوال بوكعباش، **"تأثيـر الموارد البشريـة على تنمية الادارة المحليـة في الجزائـر؛ دراسـة حالة ولاية جيجل"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص.118.

إلا أن هذا التنظيم، قد ينال –كما هو في سائر البلدان العربية – اهتماما مشابها في استخدام المعلوماتية والتقنيات الحديثة، بشأن تقريب المواطن من الادارة، إننا نجد هذه الأخيرة على سبيل المثال، في؛ استراتيجية الجزائر الالكترونية (*E- algerie 2013*) [22] . والمتضمنة أساسا؛ إدخال، وتعزيز استخدام تكنولوجيا الاعلام، والاتصال، في الإدارات العمومية، لا سيما التحول في الأساليب التنظيمية، بشكل يعيد النظر، في كيفية التنظيم والتسيير، وتكييف الخدمة – المحلية – المقدمة للمواطـــن.

المطلب الثاني: مشكلات السّياسة المعلوماتية للإدارة المحلّية العربية:

لكن ما تجب الإشارة إليه عامة، أن ثمة ما حال دون تجسيد السياسة المعلوماتية العربية، على أرض الواقع المحلي المقارن (*Local comparative reality*)، أو بمعنى أدق، أن النظم المعلوماتية العربية، التي طوّر العمل بها حديثا، لم تزل قاصرة، وتلاقي صعابا جمة في تطبيع الاستفادة منها، وهذا بما يؤكده على الأقل، واقع التقادم وعدم الحداثة للقطاعات المعلوماتية العربية، والانعزالية، وعدم التنسيق، في؛ تجميع (*Collecting*)، وتحليل (*analyzing*)، وتخزين (*storing*)، واسترجاع (*retrieving*)، وبث المعلومات (*transmitting information*)....، للوحدات الادارية المحلية[23].

لا سيما أيضا، واقع الانتشار المحدود، والضعف الكبير في تقديم الخدمات المعلوماتية، لا سيما، في معظم تعاملات، الادارة المحلية ذاتها، مقابل شيوع مظاهر البيروقراطية السلبية (*The negative bureaucracy*)، وتكديس العمالة، وتدني حالة أماكن العمل، في كثير من أروقتها... [24]، ضف عليه، تغليب الحدس والعفوية، في قسم كبير، من عمليات اتخاذ القرار...، إلى حدّ الفهلوة، بعيدا عن طلب الحاجة، إلى أيّ دعم معلوماتي ممكن.

الخاتمة:

إذ نرى في البدئ أن السياسة المعلوماتية – بهذا الحال– هي الأكثر سلبية بنتائجها، على واقع الادارة المحلية العربية، والأكثر تعرّضا لانتقادات الجميع، وبالتالي يكون من الممكن مع ذلك، اصلاح هذه الأخيرة، عبر استهجان سلوك معلوماتي قوي وفعال، يكون من شأنه، رفع كفاءة إدارة التنمية المحلية العربية، وتعزيز فرص الاستفادة منها مستقبلا، بل الحاجة – في سياق ذلك– إلى قاعدة أوسع من المعلومات التي تهم

---

22 – طالـــع في هذا الشأن الوضع الراهن للمعلوماتية في المجتمع العربي؛ محمد الهادي، **التطورات الحديثـــة لنظـــم المعلومات المبنيـــة على الكمبيوتـــر**، بيروت؛ دار الشروق، 1993، ص.34.

23 – نبيل علي، **"العرب وعصـــر المعلومات"**، مجلة عالم المعرفـــة، الكويـــت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 184، أبريـــل 1994، ص.213.

24 – محمد الهادي، **التطورات الحديثـــة لنظـــم المعلومات المبنيـــة على الكمبيوتـــر**، المرجع السابق الذكر، ص.42.

مجالات التنمية بصفة عامة....، لحل المشاكل المطروحة وترشيد القرارات، والسياسات الموضوعة[25] ، بما يسهم في تحسين الأداء المحلي، وزيادة الانتاجية.

ثم أن من الممكن أيضا التفكير في القيام بإصلاح آخر، قد يتعلق أكثر بضرورة انشاء جهاز وطني- قومي، لتنسيق المعلوماتية، وتطوير مشاريعها، وأنشطتها، خاصة فيما يتصل بالمشاريع الاقتصادية لمواطني المحليات العربية، بزيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، كمثل؛ (انشاء الأسواق، واقامة المعارض، وتنمية الصناعات الصغيرة، وتربية الماشية والأغنام، واستصلاح الأراضي...) [26]، وبالتالي تحسين شطر كبير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

وبطريقة أخرى، أن مما له أهمية في هذا الصدد، أن اصلاح المعلوماتية كـ؛ "اقتراب تربوي – تعليمي في حدّ ذاته"، من شأنه التحول بها إلى أداة، نحو غاية أكبر في المجتمعات المحلية العربية، وهي تثقيف البنية الاجتماعية، وتنمية فرص التنشئة المدنية لأفرادها، وبالتالي نشوء مواطن صالح في المجتمع، يشارك بطريقة جيدة في صياغة السياسات، والقرارات المحلية، واختيار الحكام، و أعضـاء المجالس المنتخبة .

فهكذا يكون من الممكن، ضمان تقدم المجتمع المحلي العربي، من دون الاستمرار في البقاء على مستواه الحالي، وذلك بالقيام باستراتيجية شاملة للتفكير، أي من خلال مقاربة حكومية جادة للإصلاح، حيث أن هذه المفاضلة والمبادلة بين ما هو معرفي ومعلوماتي، وتكنولوجي واتصالي،.....، إنما هي مقاربة قوية للتنمية والاصلاح، وحتى ولو كان أقل فعالية بالنسبة إلى تفعيل الدور التنموي للإدارة المحلية في المجتمع العربي المقارن، فإن نتائجه تكفي من أجل تبرير الجمع بصورة إيجابية بين المعلوماتية والادارة المحلية العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب :

- ألموند، غابريال إيه، وجي بنهايم بويل، السياسات المقارنـة في وقتنا الراهن، (ترجمة: هشام عبد الله)، عمان: الدار الأهلين للنشر والتوزيع، 1997.

25 - ناجي عبد النور، **"نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة "**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول؛ التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص.7.

26 - طالـــــع في هذا الصدد مداخلة مشتركة للباحثين؛ لخضر بن دادة، ميلود ولد الصديق، **"استراتيجية تطوير التعليم في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول؛ الحوكمة والتنمية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة برج بوعريريج، 7-8 ديسمبر 2015، ص.7.

- الحسين، أحمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، عمان؛ المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002
- الشمري، شعلان، مفاهيم في الإدارة، المملكة العربية السعودية؛ (ب. د. ن)، 2012
- الطائي، محمد عبد حسين، نظم مساندة القرارات باعتماد البرمجية الجاهزة، الأردن؛ دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.
- الفقهي، عبد الله ابراهيم، نظم المعلومات المحسوبة ودعم اتخاذ القرار، الاردن؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
- الهادي، محمد، التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر، بيروت؛ دار الشروق، 1993.
- تعلب، سيد صابر، نظم ودعم القرارات الادارية، الاردن؛ دار الفكر ناشرون وموزعون، 2011.

- *Eyestone, Robert, The Threads of Public Policy; A Study in Policy Ledearship, Indianapolis; Bobbs- Merrill, 1971.*

ثانيا: الرسائل والمذكرات:

- السبيعي، عبد الله، "اسهام المجالس المحلية في التخطيط لبرامج التنمية الشاملة بمنطقة الرياض"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
- بوكعباش، نوال، "تأثير الموارد البشرية على تنمية الادارة المحلية في الجزائر؛ دراسة حالة ولاية جيجل"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010.
- عبد الكريم، عشور، "دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر"، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009.

رابعا: المقالات

- أسامة، عبد الرحمن، "البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية؛ مدخل إلى دراسة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط"، مجلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 57، أكتوبر 1982.
- بيل، جيتس، "المعلوماتية بعد الانترنيت؛ طريق المستقبل"، (ترجمة؛ عبد السلام رضوان)، الكويت، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 231، أكتوبر 1998.

- نبيل، علي، "العرب وعصـــر المعلومات"، مجلة عالم المعرفـــة، الكويـــت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 184، أبريـــل 1994.
- محمد، جمال الدين درويش، "مصر ومجتمع المعلومات"، مصر، مقرر اللجنة القومية للمعلومات، جامعة القاهرة، (ب. ت. ن).

خامسا: أشغال الملتقيات

- الجيار، عطية، "دور الادارة المحلية في التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية لبعض الدول النامية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: الحوكمة والتنمية الحلية، الجزائر، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، 7 – 8 ديسمبر 2015.
- بختي، ابراهيم، "تكنولوجيا ونظم المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مقياس أعمال موجهة مقدم لطلبة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2004 .
- بن دادة، لخضر، ميلود ولد الصديق، "استراتيجية تطوير التعليم في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول؛ الحوكمة والتنمية، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة برج بوعريريج، 7–8 ديسمبر 2015.
- حمدان، محمد سعيد، "المعلوماتية واساليب التعلم عن بعد"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم حول: آليات التوافق و المعايير المشتركة لضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في التعليم، القاهرة، 2 – 3 ديسمبر 2012.
- مجموعة من الدارسين، "الرهانات الجديدة للتنمية المحلية"، حلقة نقاشية مقدمة لطلبة فرع الادارة المحلية، إشراف الاستاذ محند قاسمي، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2005
- ميخائيل، موريس أبو السعد، "دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير منظومة مكتبات مبارك العامة "، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع حول؛ المعلوماتية وقضايا التنمية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، جامعة سيناء، 22–24 مارس، 2009.

- عبد النور، ناجي، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة "، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول؛ التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- محمد عبد الله المغربي، اللامركزية في الإدارة المحلية العربية، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، على الموقع الالكتروني؛

http://www.hrdiscussion.com/hr18894.htm